الإستراتيجية الوطنية

للتعليم العالي والبحث العلمي

٢٠١٤-٢٠١٨

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هاتف: ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٤٧٦٧١ فاكس : ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٤٩٠٧٩

البريد الالكتروني mohe@mohe.gov.jo :

ص.ب : ١٣٨ الجبيهة ١١٩٤١ الأردن / ٣٥٢٦٢ عمان ١١١٨٠ الأردن

مقدمة: في ظل التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي وفي ضوء التوجهات الرامية إلى إصلاحه وتطويره، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمراجعة خططها بواقعية وموضوعية لإعداد استراتيجية شاملة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ تضمنت تحليلا للوضع الحالي وحددت الفجوة وقامت في ضوئه ببناء رؤية مستقبلية لخطة عمل واضحة وقابلة للتطبيق يتم تنفذها في جدول زمني يحدد الإجراءات والنشاطات والجهة أو الجهات المسؤولة عن التنفيذ والمؤشرات والنتائج المتوقعة لجسر الهوة وتطوير القطاع.

تهدف الاستراتيجية إلى مواصلة الجهود والبناء على المنجزات والتغلب على المعوقات التي حالت دون تنفيذ الوزارة لخططها السابقة وتعطي تصورا مستقبليا متكاملا للتعليم العالي ومؤسساته يعتمد على تحليل البيئة وعواملها الداخلية والخارجية (SWOC-Analysis) مدخلاً لتفعيل التخطيط وذلك بتفحص نقاط القوة لتطويرها ومعالجة نقاط الضعف والمشكلات التي اعترضت مسيرتها بموضوعية وشفافية لتجنبها وباغتنام الفرص المتاحة للإفادة منها وباستعداد للتحديات التي تعترضها في تحقيق أهدافها، ضمن عمل تشاركي عناصره: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والبيئة الجامعية، والحدود، والتغذية الراجعة، وبيئة تعمل ضمن مرجعية مؤسسية قوامها المساءلة والشفافية تحكمها السياسة العامة لمجلس التعليم العالي واستراتيجية الوزارة للتطوير. **وتستند** إلى الرسائل الملكية السامية والوثائق المرجعية الموجهّة لدولة رئيس الوزراء ورؤساء الوزارات المتعاقبين واجتماعات دولته برؤساء مجالس الأمناء ورؤساء الجامعات الأردنية (أيار ٢٠١٣ و شباط ٢٠١٤) بالإضافة إلى المبادرات والندوات الحوارية التي عقدت بمشاركة واسعة من الأكاديميين والمختصين والخبراء لمراجعة قضايا التعليم العالي وما يتصل بها من نتائج وتوصيات ضمن الموارد المتاحة لتحقيق رؤية مستقبلية له. **ولعل الاستنتاجات** من هذه اللقاءات المتصلة تشير إلى التعبير عن القلق على التراجع في مستوى القطاع ومخرجاته وضعف الجامعات في الحفاظ على تميزها وقدرتها على مواجهة تحدياته وايجاد المقترحات والحلول للمشكلات، وبخاصة قضية استقلال الجامعات وتمويلها، وقضايا سياسات القبول، والاعتماد وضمان والجودة، والتعليم التقني. وحرصا على مستوى ونوعية التعليم العالي وترسيخ مفهوم التنافسية الايجابية وتوظيف المعرفة للحد من التراجع في مخرجاته وتقليص البطالة، فإن ذلك يتطلب حركة تجديد ينهض الجميع بها، تهدف إلى الانتقال من الإتاحة إلى الجودة وتحافظ على موروث الجامعات ومكتسباته، وتوقف من نزيف هجرة كوادرها التعليمية، وتعزز مصادرها وقدراتها التطويرية، وتحرص على تلبية المعايير بأدق التفاصيل وتدفع بتكنولوجيا التعلم إلى أعلى إنجازاتها وأولوياتها لضمان الاستمرارية للتعليم العالي ولسرعة استجابة الجامعات لحاجات المجتمع وللمتغيرات الكفيلة بتعزيز فرص انفتاحها على العالم. وتطبيق ما جاء بنيّة صادقة واهتمام بالغيْن ضمن إطار السياسة العامة لمجلس التعليم العالي واستراتيجة الوزارة للتطوير واستقلالية الجامعات

بمواردها وسرعة استجابتها للمتغيرات مما يعزز فرص انفتاحها على العالم. وفي نفس السياق فإن مقر كليات الجامعات يمكن أن يحتضن مراكز تميز للتدريب والاستشارات بالتعاون مع الهيئات والجهات الأخرى ذات العلاقة والجهات الأخرى المختصة ويكون رافدا بالكفاآت والكوادر البشرة المؤهلة والمدربة اللازمة للبدء في مشروعات تهم الوطن.

وتحقيقا لذلك، فإن هذا يتطلب اتباع استراتيجية برؤية لامركزية في إدارة القطاع واتخاذ القرارات اللازمة لرسم السياسات وتحديد الاحتياجات ومتابعة الجهد بأعلى درجات الوعي والإدارة للسعي نحو التميز الأكاديمي المبني على توفير بيئة جامعية أكاديمية ونفسية واجتماعية داعمة للإبداع والتميز والابتكار تتبناها أجهزة الدولة وتدفع الوطن المتميز في المعرفة وتطوير القدرات والتفكير والعلم والإبداع باتجاه الانفتاح على المستويات العالمية الرفيعة وصولا إلى مستوى الرؤية الملكية السامية المنشودة للتعليم ومحافظا على مستواه باعتباره رافدا رئيسا للإنجاز الأردني في المعرفة والعلم والتكنولوجيا والتقدم في البحث العلمي وفي الوقت نفسه فخورا بمسيرته الأكاديمية، وبالوعد الذي نحمله للأردن الكبير ومستقبله.

مستندات الاستراتيجية:

١. الرسائل الملكية السامية والوثائق المرجعية: الموجهة لدولة رئيس الوزراء الأكرم ورؤساء الوزارات المتعاقبين.
٢. اجتماعات دولة رئيس الوزراء برؤساء مجالس الأمناء ورؤساء الجامعات الأردنية (أيار ٢٠١٣ و شباط ٢٠١٤).
٣. الاستراتيجيات الوطنية السابقة للتعليم العالي ومن ضمنها لجنة الاستراتيجية برئاسة الدكتور عدنان بدران وفريقه.
٤. المبادرات: وتشمل مجموعة المبادرة النيابية لملتقى سياسات اصلاح التعليم العام بالتعاون مع الجامعة الاردنية وصندوق الملك عبدالله الثاني بمشاركة واسعة من الاكاديميين والمختصين وخبراء التخطيط الاستراتيجي في العلوم التربوية ولجنة التربية في مجلس النواب.
٥. الندوات الحوارية: ندوة جمعية الأكاديميين الأردنية لمناقشة استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي؛ وندوة شبكة خبراء التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي التي عقدت في جامعة اليرموك بالتعاون بين اتحاد جامعات العالم الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وجامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا.

الإطار الإسترشادي للإستراتيجية:

- **النشأة:** أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1985 بموجب القانون رقم (28) لسنة 1985 بهدف تنفيذ السياسة العامة للتعليم العالي في مجالاتها التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية والبحثية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وتمارس مهامها وصلاحياتها في سبيل تحقيق اهداف التعليم العالي وذلك استنادا لأحكام قانون التعليم العالي رقم (23)لسنة 2009 وتعديلاته.
- **الرؤية:** تعليم عال متميز في إطار نظام تربوي ذي جودة عالية قادر على تخريج كوادر مؤهلة ومدربة تلبي حاجات المجتمع الحالية في مختلف حقول المعرفة وتوظيفها ولديه المهارات اللازمة في توليدها من أجل مواجهة التحديات المستقبلية بما يتواءم مع تحقيق نهضة وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- **الرسالة:** تمكين مؤسسات التعليم العالي من التركيز على مهماتها ومسؤولياتها الأساسية من خلال دعمها ومتابعة تنفيذها لسياسات واستراتيجيات التعليم العالي، مبنية على التوجيه نحو التنافسية في إرساء معايير النزاهة وآليات تعزيز مبادئ المسائلة والعدالة والشفافية في تقديم الدعم والخدمات المميزة لطلبة التعليم العالي وتبني والريادة والتميز والإبداع ضمن مفهوم تشاركي مع القطاع الخاص.

المحاور الرئيسة للاستراتيجية:

١. محور الحاكمية والإدارة الجامعية
٢. محور سياسات القبول
٣. محور التمويل
٤. محور الاعتماد وضمان والجودة
٥. محور البحث العلمي والدراسات العليا
٦. محور البيئة الجامعية
٧. محور البرامج الأكاديمية
٨. محور الموارد البشرية
٩. محور التعليم التقني

المحور الاول: الحاكمية والادارة الجامعية:

يشكل ضمان استقلالية الجامعات ماليا وإداريا وأكاديميا أهم أهداف هذا المحور، إذ ان مبدأ استقلالية الجامعات بتشريعاتها، ومناخاتها الأكاديمية الحرة، وقدرتها على وضع أولوياتها ضمن السياسة العامة التي يرسمها مجلس التعليم العالي تمثل نموذجا رفيعا لرؤية وطنية متقدمة تُمكّن لمجلس الأمناء في ظلها من ترسيخ ركائز تأسيس الجامعة. كذلك فإن توسيع الصلاحيات المالية والإدارية والأكاديمية لمجالسها وتعزيز دورهم: الرقابي (مجلس الأمناء)، والتشريعي (مجلس الجامعة)، والتنفيذي (مجلس العمداء) سوف يحررها من الضغوط، ويختصر سائر الحلقات البيروقراطية، ويجعل قدرتها على التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية سريعة ويعزز فرص انفتاحها على العالم. أما قضية استقلال الجامعات وتمويلها، والقضايا المرتبطة بسياسات القبول، والاعتماد والجودة، والتعليم التقني والتطبيقي لإعادة التوازن للتشوه في هرم التعليم وقوة العمل الأردنية لتطوير أنظمته، ووقف نزيف هجرة الكفاءات الجامعية والمحافظة عليهم، فستجد جميعها حلولا لمشكلاتها في ظل هذه الاستقلالية؛ لأن الخبرات المتراكمة في الجامعات ذات القدرة المستمرة على التفكير والقابلية المتجددة على التعلم والتكيف والتغيير كانت وما تزال، قادرة على التصدي للتحديات ووضع الحلول المناسبة لتطوير أنظمتها وتعزيز الحرية الأكاديمية والبيئة الجامعية والحد من العنف الطلابي. وتحقيقا لذلك فإن هذا يتطلب إعادة تشكيل مجلس التعليم العالي ليضطلع برسم السياسة العامة وتطوير وتبني منهجية واضحة لإصدار القرارات وتطوير التشريعات وتعديلها لتوسيع صلاحيات مجالس الأمناء ومتابعة تنفيذ مجمل ما جاء في محاورها ضمن عمل مؤسسي معياره الرئيس الكفاءة في اختيار قياداتٍ مُبادِرة تتحلى بالشجاعة والمسؤولية في اتخاذ القرار وقادرة في الوقت نفسه على عكس ما في داخلها لتحقيق رؤيتها. وتُمكن للمجلس القيام بمهماته ودوره الإشرافي على مؤسسات التعليم العالي لتقوم بتطوير الأهداف والأساليب والتقويم، وتنمية التنافسية بينها ورفع مستوى أدائها وتصنيفها. كما ويشمل هذا التطوير إدخال بعض التعديلات على مواد قانون التعليم العالي رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٩ وتعديلاته وقانون الجامعات الأردنية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ تتضمن محاور الخطة جميعها. **/ (مرفق مشروع مقترح للقانونين)/**.

المحور الثاني: سياسات القبول

ويشمل التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في سياسات القبول والضوابط المقترحة لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومواءمتها لسوق العمل للحد من المشكلات الناتجة عن الزيادة المضطردة في أعداد الطلبة. ولعل التغيرات النوعية في التعليم العالي على المستوى العالمي والأوضاع المتسارعة في الوطن العربي والإقليمي قد سببت مشكلة حقيقية وتهديدات مباشرة لقطاع التعليم العالي عكسته معايير وزارة التربية والتعليم في امتحان شهادة الدراسة

الثانوية ونوعه ومستواه ومصداقيته، وهذا يتطلب العودة فورا إلى المرجعية الأساس في قطاع التعليم العام، لأن المرحلة القادمة تنبئ عن مخاطر ناتجة عن الزيادة في حجم البطالة بين خريجي الجامعات واستمرار تدفق أعداد كبيرة بنسب نمو تقارب ٧٪ سنويا من خريجي الثانوية وإقبالهم الشديد نحو التعليم الأكاديمي في الجامعات، وعدم التوسع بالقبول في التعليم التقني. وقد أدى ذلك إلى الضغط على البنى التحتية وعدم إمكانية توفير الحد الأدنى من متطلبات النوعية وتحسين البيئة الجامعية التي تعد المفتاح الأساس للتغلب على سائر هذه التحديات. من جهة أخرى فإن التراجع في مستوى التعليم وجودة المخرجات يعزى بشكل رئيس إلى عدم الشعور بالعدالة وتكافؤ الفرص في القبول، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق العدالة المنشودة وتكافؤ الفرص والتقاء الرغبات وتحديث سياسات القبول وآلياته (اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥) تحد من الإستثناءات غير المبررة في القبول وتؤطر للتوسع التدريجي في القبول في التخصصات التقنية وتحدد أعداد المقبولين بناء على تلبية المعايير المعتمدة من هيئة الإعتماد وضمان الجودة وتعيد الألق إلى الجامعات حفاظا على مستوى التعليم العالي ومخرجاته والوصول إلى مستوى من التنافسية في نقل المعرفة وتطوير القدرات والتفكير والبحث والإبداع في سائر المحافل الدولية. ويكون القبول ضمن الإجراءات الآتية:

أ. إذا اعتمد امتحان الثانوية العامة أساسا وحيدا للقبول في الجامعة فيتم قبول الطلبة ضمن القبول الموحد على قاعدة تنافسيا في حقول المجالات المعرفية على مستوى الكليات في أعداد محددة يقرها مجلس التعليم العالي وفقا للطاقات الاستيعابية المعتمدة للجامعات.

ب. يكون القبول في الأقسام الأكاديمية للتخصص للطلبة القادرين على تحقيق متطلباته بناء على الكفاءة والقدرة والرغبة وفي ضوء تحصيلهم ومعدلاتهم التراكمية في مواد معلنة للطلبة تحددها كلية التخصص ويتم ذلك في نهاية السنة الأولى.

ج. تعد السنة الأولى للطلبة المقبولين في كليات الجامعة التي لا يوجد فيها أقسام أكاديمية (مثل كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة ودكتور الصيدلة والتمريض والقانون) سنة تحضيرية يتنافس الطلبة على إشغال مقاعد تلك الكليات تنافسيا حسب المعدل التراكمي لمواد تحددها الكليات مسبقا في نهاية السنة الأولى.

د. أما إذا اعتمدت معايير أخرى في القبول للجامعة فيتم إشغال مقاعد الكليات والأقسام الأكاديمية للطلبة القادرين على تحقيق متطلبات التخصص بناء على الكفاءة والقدرة والرغبة من خلال امتحان قبول يجريه المركز الوطني للاختبارات في هيئة الاعتماد بالتنسيق مع الجامعات بحيث نكون نسبته محددة وتتكامل مع معدل الثانوية العامة إلى ١٠٠٪ .

ه. يقترح إلغاء فرع الإدارة المعلوماتية من الثانوية العامة لضعف مخرجاته وتأثيره السلبي على الدراسة في الفرع الأدبي.

✱ *ملحوظة: يجب الحفاظ حالياً على مكتب تنسيق القبول الموحد للجامعات.*

المحور الثالث: التمويل

ويشمل خطة الدعم المالي المطلوب للجامعات، ووقف نزيف هجرة الكادر التدريسي، وتمويل برامج الايفاد والمشروعات الإنشائية والمديونية، لأن أهم التحديات التي تواجه جامعاتنا تتمثل في صعوبة توفير المصادر التمويلية الكافية للتطوير والحفاظ على مستوى ونوعية التعليم المتميز الذي اكتسبته منذ تأسيسها، حيث إن تأمين التمويل الثابت المناسب يعد المفتاح الأساس للتغلب على سائر هذه التحديات. ونتيجة لسياسة الحكومات المتعاقبة التي فرضت على تمويل الجامعات، تفاقم العجز المتراكم في موازنات الجامعات فأصبح من الصعب عليها تنفيذ خططها واستراتيجيتها التطويرية والإرتقاء بمستواها في ظل تناقص الدعم الحكومي وعدم استقراره، وارتفاع كلفة التعليم الجامعي وأسعار المواد والتجهيزات، وثبات الرسوم الجامعية لفترة طويلة وزيادة أعداد الطلبة وعدم إمكانية التواصل معهم. وقد أدى ذلك إلى هجرة عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس رغما عن الحاجة إلى المزيد لذوي الكفاءة منهم، من أجل الحفاظ على جودة المخرجات. كما أدى تدني نسبة الإنفاق في ظل محدودية إسهامات القطاع الخاص إلى عدم قدرة الجامعات على توسيع مظلة دعم الطلبة المحتاجين وتحسين البيئة الجامعية وتكثيف النشاطات الطلابية بالإضافة إلى محدودية استخدام التكنولوجيا ووسائل التدريس الحديثة وعدم تمكن بعض الجامعات من توفير الحد الأدنى من متطلبات النوعية والمضي في برامج الإيفاد. ولم يكن أمام الجامعات إلاّ خيارات محدودة من خلال البرامج الموازية والدولية التي حققت إيرادات إضافية أسهمت في سد نسبة من عجزها المتراكم.

أما وقد تفاقمت مشكلة التمويل خلال السنين الأخيرة إذ أصبح تأمين التمويل الدائم والكافي الذي يتناسب مع ازدياد أعداد الطلبة وارتفاع كلفة التعليم ونسبة التضخم أمراً ملحاً، والبدائل لمعالجته محدودة، تتطلب إلغاء عبء الديون الجامعية وزيادة المساعدات المتأتية من صناديق الدعم التعليم الجامعي للطلبة المتفوقين والطلبة غير القادرين والمجموعات الخاصة ضمن النسب المحددة تتمثل في تنفيذ أحد البديلين التاليين:

البديل الأول: الإبقاء على ثبات الرسوم الجامعية

في حالة توجه الحكومة الإبقاء على الرسوم الجامعية كما هي، فلا بد أن تقوم بزيادة دعمها للجامعات بنسب كافية وذلك بوضع خطة مالية مستدامة تكفي لتمويل بعض الجامعات ودعم سياسات التطوير والجودة فيها وتحقيق تطلعاتها حتى تتمكن من تنفيذ خططها الإستراتيجية وتصبح منتجة للمعرفة ومولدة للتكنولوجيا وقادرة في الوقت نفسه على ايجاد حضور لها بين الجامعات المصنفة عالميا وتفي بالمتطلبات الخاصة لتأسيس وتمويل أي جامعة جديدة (تقنية) يوافق عليها حتى اكتمال إنشائها مع الأخذ بعين الإعتبار نسبة التضخم السنوية حتى تتمكن الجامعات من تنفيذ خططها الإستراتيجية. وهنا لا بد من إعادة النظر في التفاوت في رسوم البرامج العادية على المستوى الوطني وتوحيدها وبخاصة البرامج ذات الإقبال الشديد وذات الرسوم المنخفضة جدا.

البديل الثاني: إعادة هيكلة الرسوم الجامعية

أ. وقف الدعم الحكومي للنفقات الجارية في الجامعات بالتزامن مع إعادة هيكلة الرسوم الجامعية بزيادة تدريجية خلال السنوات الخمس القادمة تبدأ من العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥ وبنسب متفاوتة بين التخصصات المختلفة بحيث تقارب الرسوم المعدّلة، التكلفة الفعلية لكل تخصص. *(يدفع الطالب في برامج البكالوريوس (الماجستير أوالدكتوراه) ما نسبته ٥٠٪ (٦٩٪) فقط من الكلفة البالغة تقريبا ٢٢٧٢ دينار، حسب دراسة رئيس الجامعة الأردنية على برامج الجامعة كافة).*

ب. الإبقاء على الدعم الحكومي الحالي ثابتاً للأربع سنوات الأولى من بدء الزيادة ويتم تخفيضه تدريجياً على مدى السنوات اللاحقة وبمعدل تراكم الإيرادات الناتجة عن رفع الرسوم، إذ أن إيرادات رفع الرسوم خلال السنوات الثلاث الأولى لا تشكل إيرادات ملحوظة للجامعات.

ج. تستمر الجامعات في طرح البرامج الموازية للطلبة الأردنيين لمدة أربع سنوات لتغطية العجز في موازناتها ولإستكمال برامجها في تطوير نوعية التعليم والأهداف والأساليب والتقويم للعملية الدراسية على أن يتم إلغاؤها (أو إلغاء تسميتها) في السنة الخامسة وإبقاؤها للبرامج الدولية للطلبة غير الأردنيين.

تقوم الحكومة بتعزيز دور صندوق الطالب لتوفير قروض ومنح للطلبة المحتاجين لتغطية رفع الرسوم الجامعية. وهذه آلية متبعة في كثير من الدول، بحيث تتشارك الأطراف المستفيدة من التعليم الجامعي (الطالب والدولة) بتغطية التكلفة الفعلية. ويتم ذلك بزيادة الدعم الحكومي للجامعات، وإعادة هيكلة الرسوم الجامعية بنسب مدروسة لكل منهما، على أن يخصص الفرق بين دعم الدولة للجامعات والمبالغ التي تم تخصيصها في موازنة التعليم الجامعي لصندوق الطالب. وبعد هذين الطرحين، فلا بد من التنبيه إلى أن من أهم التحديات التي تواجه الجامعات هي هجرة الكوادر التدريسية الكفؤة من جامعاتنا للعمل في خارج الأردن بسبب التفاوت الكبير بين رواتبهم الحالية والعروض المغرية التي تقدم لهم اما للعمل في الخارج أو مع القطاع الخاص في الأردن. ومن أجل الحفاظ على هذه الكوادر المؤهلة التي تمثل الثروة الحقيقية للجامعات، ولإستقطاب أعضاء هيئة تدريس جدد من ذوي الكفاءات العالية لتغطية النقص الحاصل في بعض التخصصات، ولتعزيز برامج الإيفاد، والمشاريع الرأسمالية لابد من تنفيذ الخيار الوحيد الذي يحفزهم للإستمرار في عطائهم داخل الوطن الذي الذي يتمثل بتحسين رواتب جميع العاملين في الجامعات بزيادات تضاف تدريجياً خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث تتكفل الجامعات بعدها بتغطية إجمالي هذه الزيادات بعد أن تتوافر إيرادات كافية من فرق الرسوم بالإضافة إلى زيادة موارد الجامعات المالية واستثمار مواردها ومدخلاتها بفاعلية وكفاءة عاليتين.

المحور الرابع: الاعتماد وضمان والجودة

ويشمل التأكيد على ضرورة الانتقال من المعايير الكمية الخاصة بالاعتماد العام والخاص لمؤسسات التعليم العالي إلى تطبيق معايير ضمان الجودة الصادرة عن هيئة الاعتماد، التي يجب أن تتمتع باستقلالية كاملة، والمتوافقة مع المعايير الأكاديمية العالمية، على جميع المؤسسات وصولاً إلى مخرجات تعليم عالٍ منافسة، وذات جودة عالية، بالإضافة إلى حث الجامعات على إنشاء مراكز تميز في كل جامعة، وعدم التكرار في البرامج الأكاديمية، ومراعاة مواءمتها مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي عند استحداثها وبخاصة البرامج المشتركة. بالإضافة إلى التقييم الدوري للبرامج الأكاديمية في سائر الجامعات للتأكد من سويتها وتحقيقها لمعايير تصنيف المؤسسات التعليمية والبرامج الأكاديمية التي تطرحها وتشجيع التنافسية بين الجامعات. ومن أجل الحد على التراجع في مستوى التعليم العالي ورفع مخرجاته فلا بد من تطبيق قانون هيئة الاعتماد وضمان الجودة على الجامعات كافة ووضع استراتيجية متكاملة ونظام مستقل للتقييم المقارن لإدارة الجودة وتحقيق مواءمة بين مدخلات التعليم العالي مخرجاته وسوق العمل. وهنا لا بد من التأكيد على أن التعليم مهنة لا تقل أهمية عن أي مهنة أخرى وتعني بالضرورة أن ممارستها ينبغي أن تكون بإجازة وفق قواعد ومتطلبات تضعها هيئة الاعتماد ووزارة التعليم العالي. أما تقييم البرامج ومخرجات التعليم فقد حازت على اهتمامات مجلس التعليم العالي وهيئة الاعتماد من خلال تنفيذ الهيئة لامتحان الكفاءة الجامعية بمستوياته الثلاث ضمن مهمات المركز الوطني للاختبارات في الهيئة. ولعل الاستنتاجات من هذا الامتحان الذي تم في مستويين (العام والمتوسط) تشير أيضا إلى التعبير عن القلق على التراجع في مستوى ومخرجات البرامج في القطاع وأدى إلى ضعف الجامعات في الحفاظ على تميزها في مواجهة تحديات القطاع. لذلك فهو بحاجة إلى تطوير وتوسيع لقاعدة تطبيقه ليصبح أداة فاعلة تحافظ على المستوى التعليم العالي ومخرجاته بالإضافة إلى التعاون مع مجلس التعليم العالي في إقرار مشروع الإطار العام لتصنيف الجامعات وتخصصاتها من أجل تطبيقه ومتابعة تنفيذه .

المحور الخامس: البحث العلمي والدراسات العليا

ويشمل تطوير أهداف وأساليب البحث العلمي والدراسات العليا في المؤسسات الأكاديمية وربطها بحاجات المجتمع وتشجيع البحث الزمري وتوجيهه وتحسين مدخلاته وتوفير المنح للباحثين بمشاركة من القطاع الخاص بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الباحثين في قضاء إجازاتهم في جامعات مرموقة واستقطاب الباحثين الزائرين في تنفيذ البرامج المشتركة والاستفادة من منح البحوث من جهات داخلية وخارجية في حل المشكلات وإنشاء الحاضنات والنشر العلمي في المجلات العالمية

الرصينة. وهذا يتطلب أيضا إعادة النظر في نظام هيئة الباحثين وكيفية الاستفادة منه بتشجيع البحث العلمي وربطه بالحوافز وتفعيل بنوده بالإضافة إلى التركيز على مراكز التميز والإبداع في الجامعات لتحويل مخرجات البحوث من خلال الحاضنات إلى مشاريع استثمارية وتقنيات تطبيقية مولدة للمعرفة ومنتجة للتكنولوجيا.

من جهة أخرى تعد الدراسات العليا أحد المكونات الأساسية والرافد الأساس للبحث العلمي بفعل ارتباطها الوثيق بتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في المجالات العلمية المختلفة. لكن واقع الحال يشير إلى ضعف وتراجع في الدور الذي تلعبه برامج الدراسات العليا النوعية والهادفة في مؤسسات التعليم العالي والأثر الذي يجب أن تتركه تلك البرامج في المجتمع وقيمتها الحقيقية. وهنا لا بد من ضبط المعايير النوعية للارتقاء نوعية البرامج وضبط مدخلاتها ومخرجاتها والعمليات التي تتم فيها. فقد بات الكرم بمنح الدرجات مع التراجع في مستوى وجودة المخرجات مشكلة مؤرقة يحتاج إلى ضبط وبخاصة من بعض الجهات التي تكتب الرسائل وتعد البحوث عن الطلبة مما يتطلب قرارات فورية وحاسمة للالتزام بالأخلاقيات المتعارف عليها في الجامعات تدعو إلى وضع معايير تضبط عمل مؤسسات التعليم العالي ضمن أنظمتها وتعليماتها وقراراتها بميثاق ينسجم مع الأمانة العلمية والمعايير الأخلاقية يتم تعميمه وتفعيل العمل به. ولعل الدور الذي قام به صندوق دعم البحث العلمي في الوزارة في تقديم الدعم للبحوث التي تلبي حاجات المجتمع وتسهم في حل مشكلاته ومتطلبات التنمية فيه، أثره في التوجيه نحو البحوث المرتبطة بالتطوير، إلا أن الإضافات العلمية الحقيقية وإسهامات البحوث في دراسة مشكلات المجتمع المختلفة واقتراح الحلول لها واحتواء نتاجاتها والاستفادة من منجزاتها في خدمة المجتمع ما زالت شحيحة نادرة ودون المستوى المطلوب. وما زالت الجامعات تتعاقب على زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي خدمة للباحثين والمجتمع المحلي وتوسيعا لقاعدة التعاون في شتى المجالات مع كافة الجهات المهتمة بالبحث العلمي في ظل توافر المناخ العلمي والفكرية العلمية بما ينعكس إيجابا على أعضاء هيئة التدريس ومنحهم الفرصة للتطوير الأكاديمي وتوفير الامكانيات للنهوض بالبحث العلمي والسمو به.

المحور السادس: البيئة الجامعية

يعد الطالب أحد عناصر العملية التعليمية الاساسية حيث ترتبط كافة عناصر النظام التعليمي وتتحدد مؤشرات جودة الجامعات بما توفره الجامعات من بيئة جامعية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات و توقعات طلبتها. ويتشكل مفهوم البيئة الجامعية المثالية من العناصر الرئيسية ذات العلاقة المباشرة بالتأثير في شخصية الطالب وعقله وفكره وثقافته وأسلوبه وتشمل المنهاج الجامعي وأعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين والإدارة الجامعية المتمكنة من الأداء الفعال والتفاعل الايجابي بين الطلبة أنفسهم مرورا بالأنشطة الطلابية والمرافق المناسبة والخدمات الطلابية وما توفره الجامعة من نشاطات لامنهجية وترفيهية وصولا إلى المجتمع

وتمكينهم من اكتساب المعارف والحصول على الوسائل اللغوية ومهارات الاتصال والتواصل الفعالة والمؤثرة اللازمة لهم بعد التخرج. ولذلك تعد البيئة الجامعية المكان المناسب للتفاعل بين الطلبة ولتنمية المهارات العلمية والمعرفية والتقنية في مجال التعلُّم. وتقع مسؤولية توفير كل هذه المتطلبات على عاتق الجامعات التي تأتي حتما من ملاءمة البيئة الجامعية لاحتياجات الطالب الجامعي وتوقعاته ويؤدي إلى التوافق الدراسي، وبالمقابل فإن عدم توفيرها سوف يؤثر سلباً على أداء الطالب الدراسي بالدرجة الأولى كما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على شخصيته مثل فقدان الثقة والاحباط وتشتت الفكر وضعف الانتماء وكلها عوامل تؤدي إلى بروز مؤشرات قوامها سوء التوافق الشخصي والاجتماعي وعدم الاندماج وبالتالي إلى العنف داخل الجامعات وخارجها وهي الظاهرة التي انتشرت مؤخراً في جامعاتنا. فقد تنامى العنف في الجامعات خلال السنتين الاخيرتين وأصبح يتخذ اشكالاً مختلفة ولأسباب متعددة بحيث أصبح هاجساً يؤرق الادارات الجامعية بالدرجة الأولى والمجتمع برمته ولا بد من دراسة معمقة لأسبابها ووضع حلول جذرية لعلاجها بجهود مشتركة من جهات عديدة تشمل الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والتربويين من خلال دعم الأعمال التطوعية وتنمية قيم الانتماء وروح المواطنة بين الطلبة والانفتاح بينهم وتشجيع العمل بروح الفريق الواحد وتنمية مواهبهم وقدراتهم الثقافية والفنية والرياضية ضمن برامج لامنهجية تقوم عليها عمادات شؤون الطلبة.

المحور السابع: البرامج الأكاديمية

إن النهوض بمؤسسات التعليم العالي وجعلها دائمة العطاء والنماء والتطور يكون عبر برامجها الأكاديمية وخططها الدراسية العلمية والعملية، وإدامة تميزها وفق معايير الاعتماد وضمان الجودة الوطنية والدولية. وهنا فإنه لا بد من تحديد الأولويات الأساسية، ومعالجة التحديات التي تواجهها للحاق بركب التغيرات النوعية والمتسارعة على المستوى العالمي والحاجات، إذ يشكل التعليم الرقمي حالة مستقبلية يتطلب تحقيقه في الاعتماد والجودة الانفتاح على المستويات العالمية الأكاديمية الرفيعة في البحث العلمي والدراسات العليا وتكنولوجيا التعليم. وتبدو الحاجة ضرورية إلى دليل مرجعي للقطاع الأكاديمي الذي تمثله وإلى أداة تساعد في ضمان الجودة وفي تقييم المحصلات التعليمية مقابل المعايير التي تمثل الحد الأدنى من متطلبات المعارف والمهارات (الفنية والشخصية والتواصل والريادة والبحث) والاتجاهات المرغوب فيها، والتعلم الذاتي والتفكير التحليلي الناقد وأساليب حل المشكلات التي يجب على الخريج أن يحققها. وهذا يتطلب إجراء مراجعة شاملة ودورية للخطط الدراسية والبرامج الأكاديمية مع ضرورة أن تتواءم مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية والحرص على زيادة التركيز على المكون التطبيقي والتدريب العملي إليها. كذلك لا بد من صياغة معايير أكاديمية وطنية مواكبة للمعايير العالمية ونابعة من فلسفة التعليم في تشكيل الهوية التخصصية والثقافية والاجتماعية،

وضامنة لاستمرارية تطوير قدرات العقل في التفكير، تحقيقا لأن تسهم تلك المعايير في تطوير مخرجات منظومة التعليم العالي وتحسين الوضع التنافس لخريجي الجامعات الأردنية في سوق العمل وبرامج التنمية المستدامة. كما يتطلب التركيز على المجالس الاستشارية من القطاعات المختلفة الموظفة للخريجين لكي تسهم في التطوير والتحديث وتحسين البنية التحتية في مؤسسات التعليم العالي للوصول إلى حرم جامعي ذكي يتواصل علميا وثقافيا مع العالم ومبادراته ويركز على النوعية وينقل من الوسائل التقليدية إلى الأساليب الحديثة في التعلم والتعليم بالشكل الذي يتناسب مع خصوصية كل جامعة. وأخيرا لعل ما أفرد من محور خاص للتعليم التقني لا يغني الحديث هنا وبشكل مختصر عن البرامج التقنية والتطبيقية، فهذه الاستراتيجية تشجع على التوسع فيها شريطة أن تكون مقننة أو غير مكرورة في برامج الجامعات مع ضرورة تأمين حوافز للقطاعات المتوجهة نحوها لتشجيعها على تمويل احياجاتها ومستلزماتها المختلفة من أجهزة وتجهيزات مخبرية.

المحور الثامن: تنمية الموارد البشرية

يشكل أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الناقل الرئيس للمعرفة والموجِّه إلى الطلبة. فهم الذين يُقيّمون نتاجات تعلمهم، ثم إنهم هم العناصر التي تولد المعرفة وتطورها وتنشرها وتنتج التكنولوجيا. وهم الذين ينفذون برامج خدمة المجتمع وعلى أكتافهم تقوم عملية تطوير القدرات وقابلية التفكير والبحث والإبداع والبناء في الجامعات والمجتمع. والواقع أن عضو هيئة التدريس الفاعل هو الذي يسهم في تكوين سمعة الجامعة وشهرتها وصورتها بين الجامعات. كما أن تنوع مدارس ومؤهلات وخبرات أعضاء هيئة التدريس وتجديدها ورفع كفاءة الموارد البشرية الإدارية العاملة في مؤسسات التعليم العالي وضبطها ضمن النسبة المعيارية، هي الضمان للتحسين المستمر في خبراتهم وأدائهم، مما يؤدي إلى الممارسة الفعالة لمسؤولياتهم واستراتيجيات تنميتهم وتطويرهم مهنيا. ولذلك لا بد من التكامل في بناء الهيئات الأكاديمية وبرامج الابتعاث والإستمرار بالاستثمار والارتقاء بمستوى إعدادهم وتأهيلهم وتدريبهم وعمل المزيد من أجل استكمال النقص في التخصصات واستقطاب الكفاءات في المجالات المعرفية الجديدة والمتداخلة واتباع سياسة الإيفاد التي تتيح للجامعات الاكتفاء الذاتي في مواردها البشرية. وهذا يتطلب إعادة النظر في نظام البعثات النافذ مع مراعاة مساواة الرهن للكلفة الفعلية للابتعاث. وتحقيقا لذلك يقوم مجلس التعليم العالي بإعداد برنامج وطني للابتعاث إلى الجامعات المرموقة حسب التصنيف العالمي ترصد لها ميزانية خاصة في الوزارة ويحدد بجدول زمني سنويا يتم الالتزام به، إذ تزود الجامعات المجلس بعد إجراء مراجعة شاملة لبرامجها التعليمية وكوادرها البشرية وأعمارهم بدراسة تحليلية دقيقة من خلال خطة تفصل فيها وبوضوح كيفية ملئ الفجوة في حاجاتها بين واقع الحال والمستقبلي في التخصصات المختلفة للسنوات الخمس القادمة، وبخاصة المغلقة منها على الايفاد، من أجل تجديد كوادرها (بالايفاد أو الاستقطاب أو التعيين المباشر)

بناء على حاجتها وخططها التطويرية والتدريبية ليكون الانتقال تدريجيا ويكون الإحلال مستمرا يضمن للجامعة جاهزيتها وديمومة استمراريتها وتطوير برامجها التعليمية. وفي سبيل الحفاظ على جودة ومستوى التعليم العالي فلا بد من مطالبة الجامعات بوضع خططها للوصول إلى المعايير العالمية ولا بد من الحفاظ المتميزين من أعضاء هيئة التدريس وتقييم أدائهم بتطوير نظم ومعايير تتمتع بشفافية وموضوعية عالية ترتبط بالحوافز.

المحور التاسع: التعليم التقني

انطلاقاً من الاعتراف بأهمية التعليم التقني، ضمن عملية تخطيط هادفة، في ايلاء العنصر البشري أهمية خاصة بعدها أداة مؤثرة في عملية التحديث وتحقيق التطور، فإن الوزارة تدرك أن ميادين الخدمة والبناء تتطلب أفرادا حاصلين على درجات جامعية متقدمة ومتخصصة يتخرجون من جامعات متخصصة أيضا يواكبون التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تقتضي من مؤسسات التعليم العالي (كليات المجتمع والجامعات) المزيد من التركيز والتعمق في المجالات التقنية والتطبيقية بمستوياتها (الدبلوم والبكالوريوس) المختلفة ليكون التأسيس فيها متماشياً مع ما تقوم فيه جامعات الدول المتقدمة. وتحرص على توجيه المسار والقيام بالدور الطبيعي الذي لم تقم به كليات المجتمع منذ أنشئت والمتمثل بتوفير تعليم عال تخصصي وتدريب متميز لطلبتها يهدف للوفاء باحتياجات سوق العمل الأردني والمحلي والخارجي بتخريج الفنيين من القوى العاملة الماهرة المؤهلة والمدربة والذكية من ميادين التخصصات المختلفة.

وسنا لابد من تشجيع الجامعات كافة على تبني البرامج التقنية والتطبيقية والتوسع فيهما مع مراعاة أن تكون غير مكررة ومنحها حوافز مالية لإنشائها ودعم برامجها وكذلك توفير منح دراسية لطلبتها المتوجهين نحو التعليم التقني. كما ولا بد من استمرار جامعة البلقاء التطبيقية حالياً في الاشراف على كليات المجتمع الحكومية والخاصة والعسكرية والدولية بالاضافة إلى الابقاء على الكليات الجامعية والجامعية المتوسطة والمنتشرة في كافة انحاء الوطن. اضافة الى فتح الكليات الجامعية المتوسطة في باقي مناطق المملكة والتي بحاجة لمثل هذا النوع من الكليات وضرورة مساعدتها على تحقيق معايير الجودة والاعتماد المحلي والعالمي وتحسين الاتجاهات نحو الالتحاق بها من خلال رصد المبالغ اللازمة والمطلوبة لذلك. ومن أجل تطوير التعليم التقني والفني لا بد من تبني أحد الخيارين الآتيين: **أولا:**

- إعادة النظر في مسارات التعليم العام بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- إنشاء وحدة للتعليم التقني في الوزارة لتكون هي الجهة المسؤولة عن جميع كليات المجتمع، التي يجب أن تكون مختصة بالتعليم التقني فقط، وتبقى جامعة البلقاء في المركز تؤدي دورها مثل أي جامعة أخرى.

- قيام الحكومة بتعديل التشريعات، بحيث يُمنح حامل الدرجة الجامعية المتوسطة مستوى وظيفياً أو درجة وظيفية أعلى مما هو معمول به حالياً.
- من خلال المواءمة ما بين التخصصات التقنية على مستوى الدبلوم، والتكنولوجية على مستوى البكالوريوس يطلب إلى الجامعة إعادة النظر في أسس التجسير بحيث لا تكون هذه الكليات جسراً للعبور منه إلى التعليم الجامعي الأكاديمي بل تعمل على تضييقه ليكون مقصورا على تخصصات جامعة البلقاء التطبيقية وذلك لما للبرامج التكنولوجية والتقنية من خصائص متوافقة من حيث التدريس والتطبيق العلمي. **أو ثانيا:**

أن تعود جامعة البلقاء إلى الهدف الذي أنشئت من أجله بداية بالإشراف على هذه الكليات، وأن تقوم هذه الكليات بمنح درجات جامعية متوسطة في التخصصات التقنية فقط بعد تحقيقها للمعايير الصادرة عن هيئة الاعتماد وضمان الجودة. وفي هذا الاطار يجب على جامعة البلقاء التطبيقية أن تقوم بانهاء ما تبقى من البرامج الانسانية في كلياتها كافة واستبدال ذلك خلال السنوات الخمس القادمة بتخصصات تقنية بناء على حاجة السوق المحلي والاقليمي. وفي ذات الاطار تستمر جامعة البلقاء بتدريس برامج البكالوريوس في التخصصات التكنولوجية والعمل على انهاء كافة التخصصات الأخرى خلال السنوات الخمس القادمة ايضا.

وفي ضوء أي من الإطارين السابقين لا بد من عمل الآتي:

- وقف كافة التخصصات الانسانية على مستوى الدبلوم في كافة الكليات الرسمية والخاصة، والبكالوريوس في جامعة البلقاء التطبيقية مع نهاية العام الجامعي ٢٠١٣/٢٠١٤ .
- البدء باستبدال التخصصات بتخصصات جديدة على مستوى الدبلوم (للعام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥)، وذلك بربط التخصصات الجديدة مع متطلبات القطاع الصناعي المحلي والاقليمي.
- البدء بتطبيق اسس التجسير الجديدة والتي تحدد التجسير في جامعة البلقاء من مطلع العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥ وذلك بدءا من تخريج الدفعات الجديدة من البرامج المستحدثة.
- استحداث كليات تقنية وفنية جديدة موزعة حسب الحاجة في مناطق المملكة المختلفة.
- وضع خطة لابتعاث التقنيين والتكنولوجيين إلى دول متطورة مثل امريكا، وبريطانيا، وأستراليا وكندا وبمعدل ١٢ مبعوثا سنويا على فترة الخمس سنوات القادمة.
- تطوير الانظمة والتعليمات حسب خطة العمل والخطة الاستراتيجية للجامعة.

- تعزيز الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات المجتمع لضمان الموائمة بين مخرجات نظام كليات المجتمع وحاجات السوق المحلّي والإقليمي.

الجامعات ذات الظروف الخاصة:

من الملاحظ ان هناك أربع جامعات أردنية رسمية هي: مؤتة، وآل البيت، والحسين بن طلال، والطفيلة التقنية تعاني من ظروف صعبة تتمثل في نقص الموارد المالية والبشرية، والبُنى التحتية، وبما أن هذه الجامعات أنشئت في مناطق جغرافية طاردة لتقوم بواجب تنموي في تلك المناطق، وسعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من تأسيسها، يقترح ما يأتي:

- دعم هذه الجامعات دعماً استثنائياً لاستكمال البُنى التحتية والكوادر البشرية المؤهلة، وذلك بأن تتحمل الحكومة النفقات اللازمة لتؤدي هذه الجامعات الدور المناط بها تنموياً ضمن خطة مدروسة تقدمها كل جامعة.
- إنشاء مدن سكنية للطلبة والعاملين في هذه الجامعات حتى تصبح جاذبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- وضع حوافز لاستقطاب الطلبة لهذه الجامعات من خلال البعثات، والمنح والقروض للطلبة الملتحقين بها.
- وضع حوافز مالية لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات.
- التأكيد على إرسال البعثات الدراسية لرفد هذه الجامعات بالكوادر الأكاديمية المؤهلة.